

دور الإدارة الجزائرية في بعث قيم الشخصية الوطنية و أثره على التنمية الشاملة

ملخص

إن الموضوع يعالج دور الإدارة في بعث قيم الشخصية الوطنية، و دوره في تحقيق التنمية الشاملة لأن عامل القيم الوطنية له الأثر الفعال في إنجاح عملية التنمية، فلا تنمية بدون سيادة القيم الوطنية، و التجارب التنموية في بلدان العالم تؤكد ذلك، و عليه فإن على الإدارة الجزائرية مراعاة أهمية القيم الوطنية في تحقيق تنمية متكاملة .

د. نذير زربيبي
جامعة بسكرة
الجزائر

إن الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها، و هي تستمد قوتها و صلابتها من قوة و صلابة الدولة، كما تستمد عجزها من عجز الدولة، فالدولة القوية المتحضرة تنتج إدارة مطابقة لها في القوة و الحضارة، و كذا فإن الدولة المتخلفة تنتج إدارة متخلفة. و لقد عرف المجتمع الإنساني الإدارة منذ القدم، فالفرعنة و الصينيون و الإغريق و الرومان و العرب و كافة الأمم القديمة عرفت الإدارة بصورة أو بأخرى، و كانت الإدارة في عهد قوة هذه الشعوب قوية، لكن ما أن دب الضعف و عمت الفوضى دواليب إدارتها حتى كان ذلك إيذانا بنكوص و أقول نجم هذه الحضارات و غالبا ما كانت أسباب هذا الانحطاط الإداري تعسف الإدارة و ظلمها للمستضعفين، و نظرا لأهمية ذلك فإن ابن خلدون خصص فصلا كاملا (الفصل الثالث و الأربعين من مقدمته الشهيرة) إلى اعتبار الظلم مؤذن بخراب العمران. إن انحطاط الإدارة في أي دولة يعتبر أول المؤشرات التي تنبئ بانحطاط الدولة، و بالنسبة إلينا في الجزائر-و كمثل على ما ذكرنا - فإن أواخر العهد العثماني في الجزائر كان ما ميزه تعسف الإدارة، و كان ذلك إيذانا بدخول المستعمرين الفرنسيين أرض الجزائر . و لعل الميزة التي شكلت القاسم المشترك بين إدارات الأمم هو قيامها على قيمها الذاتية و إبراز شخصيتها بحيث يكون تجسيد هذه الشخصية فيها.

Résumé

L'administration dans le Monde joue un rôle très important dans le développement de la société. Cet article traite de l'importance et des valeurs de la personnalité Algérienne dans le développement de la société.

1) ماهية الإدارة العامة :

تعددت و تشيبت تعاريف الإدارة العامة، وذلك لكونها نشأت و تطورت مرتبطة و متداخلة مع العديد من العلوم، كالسياسة و القانون و الاقتصاد و الاجتماع و علم النفس و إدارة الأعمال (1).

من التعاريف نذكر:

عرفها ودور ولسون بأنها: ((الأعمال المرتبطة بهدف الحكومة، و التي تهدف إلى تحقيق الأعمال الحكومية بقدر من الكفاءة وفق رغبات الشعب و إرادتهم)) (2). يعرفها ليونارد هوايت بأنها: ((تتضمن جميع العمليات التي تحتوي أغراضها الوفاء بالسياسة العامة و تنفيذها)) (3).

و يعرفها إبراهيم درويش بأنها: ((مجموعة الأنماط المتداخلة و المتشابكة المرتبطة بعملية منع القرارات و تنفيذها المتمثل في النشاطات المختلفة التي تصدر من المؤسسات العامة في داخل المؤسسات السياسية الرسمية في النظام السياسي)) (4). من قراءتنا لهذه التعاريف نجد بأنها تتفق في أن الإدارة العامة تعني بشكل عام ذلك الجهد الجماعي المنظم الهادف إلى تحقيق السياسات العامة للدولة.

2) الإدارة في الجزائر:

إن الإدارة العامة في الجزائر لا تختلف عن الإدارات العامة في سائر الدول الأخرى و ذلك من حيث كونها أداة بواسطتها يتم تحقيق السياسة العامة للدولة بغية تحقيق الرفاهية العامة لكل أفراد المجتمع، و رغم أنها أداة مورثة عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي اتخذتها أداة قمع بغية طمس الشخصية الوطنية و جندت لها بعض فئات من الجزائريين كانوا أنفسهم يؤمنون بفرنسا أكثر من إيمانهم بالجزائر، أي أنهم منعدمي الشعور بالانتماء للجزائر يحسبون أنفسهم فرنسيين و ما هم بذلك. هؤلاء كان لهم دور فعال في تحقيق مآرب الإدارة الفرنسية و كان دورهم الأساسي ينحصر في كونهم يشكلون حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية و الشعب الجزائري و ينطبق عليهم ما كتبه توماس ماوكلي بشأن الهنود إذ قال: ((علينا أن نبذل أقصى الجهود لتشكيل طبقة تتمكن من أن تلعب دور الترجمة بيننا و بين الملايين الذين نحكمهم، و لا يهم أن يكون هندي اللون أو الدم، بل المهم أن يكون بريطاني الذوق و الأفكار و الأخلاق و الفطنة)) (5).

لقد استطاع الاستعمار الفرنسي أن يجعل من الإدارة الجزائرية في عهده إدارة قمعية مما أدى إلى تشكيل النظرة الشعبية المناوئة لها بسبب السلوكات التي مورست في عهد الاستعمار الفرنسي و بعض السلوكات و الممارسات التي لازال يمارسها بعض الإداريين عندنا ممن مازالوا مؤمنين بقيم كانت رائجة في عصور سابقة تتناقض و متطلبات التنمية الوطنية. و هناك منهم من ينظر إلى المصلحة الوطنية إلا من خلال

مصالحته الخاصة و مصلحة أهله و ذويه أو مصلحة أصحاب الجاه و المصالح. إن قولنا هذا ليس تهجما على الإدارة الجزائرية بقدر ما هو قول مستنبط من الواقع الإداري المعاش للمواطن. و إذا أردنا تفسير الأزمة في الجزائر فإننا نجد بأن الإدارة كان لها دور في خلق هذه الأزمة التي تعيشها البلاد منذ سنوات و هنا ينبغي ألا نفهم من هذا كل الإدارة، بل سلوكات بعض موظفيها هو الذي أثار الشعب ضدها، و لأجل الحد من هذه الظواهر فإن أدبيات التنمية الإدارية جاءت منادية بضرورة اتباع طرق متعددة لتنمية الروح الوطنية في الخدمة الإدارية منها:

- اتباع سياسة في التعيين بعيدة كل البعد عن الاعتبارات الإقليمية أو الطائفية و العرقية و العائلية.
- أن يكون هناك إحلال و إبدال للقيادات التقليدية .
- إلغاء الألقاب و الامتيازات التي تشد الموظف لفئة معينة و تساعد على تفتيت الوحدة الوطنية .
- تعميق الشعور بالثقة بالمستقبل لدى الإداري، فالشعور بالمواطنة يتناسب طرديا مع الثقة بالمستقبل .
- حث القادة الإداريين على التجوال و التنقل في أرجاء الوطن و خاصة المناطق المحرومة و ذلك بغية التعرف على البلاد و خلق التفاعل و تعميق الشعور بالثقة بين الدولة و المواطنين.
- عدم التوسع بالتعيينات الاستثنائية و الامتيازات (6).
- تعميق مبادئ و قيم ثورة نوفمبر و ترسيخها لدى العاملين بالإدارة .

3) دور الإدارة في بعث قيم الشخصية الوطنية:

إن مفهوم الشخصية القومية أو الوطنية يعني تلك الخصائص و المميزات التي يمتاز بها شعب عن الآخر. هذا ببساطة، و الشخصية الجزائرية تمتاز بمميزات أساسية تميزها عن غيرها من الأمم و منها نذكر:

1- الحرية :

فمنذ القدم أمتاز الجزائري عن غيره بحبه للحرية و استماتته من أجلها و مصطلح أمازيغ الذي يعني الأحرار خير دليل على ذلك و هذه الصفة لازالت لصيقة بالشعب الجزائري عامة، و لذا فإن على الإدارة أن تعمل على ترسيخ هذه الصفة لدى المواطنين فلا تستدلهم، أو تهينهم لأن ذلك ينعكس سلبا على حركة التنمية الشاملة في المجتمع.

2- حب الوحدة الوطنية و العمل الدائم على تجسيدها ميدانيا:

إن المتتبع و المحلل للتاريخ الجزائري القديم و الحديث يدرك بأن الشخصية الجزائرية وحدوية عملت و تعمل دوما للحفاظ على الوحدة الوطنية الشاملة و الكاملة، و التاريخ الاجتماعي للجزائريين ينبؤنا على أن الجزائريين حافظوا على وحدتهم منذ عهد ماسينيوسا إلى يومنا هذا، فروما فشلت عن طريق مبدئها الاستعماري المعروف "فرق تسد" في كسر و حدة الجزائريين، و أوكلت مهمة التفرقة إلى صيفاكس في

تجزئة نوميديا الذي فشل أمام ماسينيسا، كما فشلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تجزئة صحراء الجزائر عن شمالها، واستقلت الجزائر كاملة غير مجزأة كما أرادت إدارة فرنسا، كما فشلت حديثا كل الأفكار النابعة من أعداء الجزائر في الداخل أو الخارج والتي نادى بنسف الوحدة الوطنية، وكان هذا الفشل نابعا من إيمان و قناعة الجزائريين بمبدأ الوحدة الوطنية كثابت مقدس من الثوابت الوطنية، هذه الوحدة التي شكلت و تشكل الحصن المنيع لكل محاولات التفكيك و التفرقة التي تعرض لها الشعب الجزائري طيلة تاريخه القديم و الحديث، و عليه فإن على الإدارة الجزائرية العمل الدائم و المتواصل للمحافظة على هذه الوحدة و تنميتها و أن تحرص على أن يكون منتسبوها من المتشبعين بالروح الوطنية الصادقة.

3- تمجيد الثوابت الوطنية :

تشكل الثوابت الوطنية (الدين، اللغة، التاريخ..) المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية، و منذ التاريخ القديم حافظ الجزائريون على هذه المقومات أمام تعسف الإدارات الاستعمارية المتعاقبة عليهم، ففي العهد الروماني مثلا فإن الجزائريين لم يعتنقوا المسيحية عندما تبنتها إدارة روما بصفة رسمية و رفضوها، واتبعوا مذهبا مسيحيا مناقضا لما أقرته الإدارة الرومانية، و هذا المذهب هو الدانتية، أما في عهد الاستعمار الفرنسي فإن سياسة التمسح و التبشير التي خططت لها إدارة الاستعمار، لم تنجح رغم الممارسات القمعية و الوحشية التي مورست على الشعب الجزائري مما أدى تأكيد سكرتير الحاكم العام الفرنسي للجزائر عام 1832 حيث قال :((إن أيام الإسلام قد دنست، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح و نحن إذا أمكننا أن نشك بأن الأرض تملكها فرنسا فلا يمكن أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد)) (7).

لقد جندت فرنسا كامل إدارتها لطمس الشخصية الجزائرية، لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، و بقيت الشخصية الجزائرية محافظة على قيمها الوطنية.

أما بشأن اللغة كمقوم رئيسي من مقومات الشخصية فإن الجزائري حافظ على لغته منذ القدم، فسياسة الرومنة التي مورست من إدارة روما على الشخصية الجزائرية طيلة قرون إلا أن الجزائري بقي محافظا على لغته و بقيت الأمازيغية حية في الجزائر، و في العهد الاستعماري الفرنسي فإن الإدارة عملت على تجريد الشعب الجزائري من لغته عن طريق الفرنسية الشاملة و لقد أظهر كتاب فرنسا و خطابها نزعتين أساسيتين عند تقرير السياسة التي يجب إتباعها في الجزائر عند بداية الاحتلال و هما: التنصير و الفرنسية، و بتعبير واضح العمل على إقامة الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية، و إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية، و كانت هاتان النزعتان تتآزران في أذهان الكثير من الفرنسيين لأنهم كانوا يرون التنصير يساعد على الفرنسية كما أن الفرنسية تسهل التنصير)) (8).

وهذه السياسة (الفرنسية) كان يهدف الاستعمار الفرنسي من ورائها إلى جعل الجزائر قطعة لا تتجزأ من التراب الفرنسي أرضا و لغة و ثقافة و دينا، و قد جاء في

إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة، الاحتلال « أن أباله الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، و العمل الذي يتعين علينا إنجازة هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن» (9).

و لتطبيق هذه السياسة عملت الإدارة الفرنسية إلى فرنسة المدرسة الجزائرية لأن منظريها كانوا يؤمنون بأن أحسن استثمار هو الاستثمار في المجال التعليمي، و كذا فرنسة الإدارة و المحيط الاجتماعي و أجهزة الإعلام فأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في الإدارة و الوحيدة في كتابة أسماء المحلات و الشوارع و كذا المدن و كل المرافق العامة (10) و كانت سياسة الفرنسية تهدف من وراء ذلك إلى جعل البيئة الثقافية الجزائرية قطعة من البيئة الثقافية الفرنسية حتى يكون لفرنسة التعليم سند من فرنسة الإدارة و المحيط الاجتماعي لأن فرنسة التعليم بدون فرنسة المحيط عديمة الجدوى كما أن فرنسة المحيط و الإدارة بدون فرنسة التعليم أيضا لا تؤدي الغرض المطلوب من سياسة الفرنسية الكاملة للمجتمع الجزائري (11).

و من القرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية لفرنسة الإدارة الجزائرية قرار 1849 الذي يقول نصه: « إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني و العقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون بساحته بهذه اللغة و بهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود، و ليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي ينبغي الاعتناء بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة و عامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا و إدماجهم فينا و جعلهم فرنسيين» (12).

إن ما نهدف إليه من خلال عرض ما سبق حول اللغة و الدين ليس فقط بغية العرض، و لكن لنستنبط منه أن الإدارة الفرنسية كانت تعمل للقضاء على مقومات الشخصية الجزائرية مثلما عملت في بعض الدول الإفريقية، لكن مراميها و مساعيها فشلت أمام إصرار الجزائريين على التشبث بمقومات شخصيتهم الوطنية، إذ بعد الاستقلال مباشرة تفتنت الإدارة الجزائرية إلى ما كانت تصبو إليه الإدارة الفرنسية و عملت على تعريب التعليم و استرجاع مقومات الشخصية الوطنية لكن عملية تعميم استعمال اللغة الوطنية كمقوم من المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية لم يمس بعض القطاعات و هذا لاعتبارات موضوعية في رأي البعض و غير موضوعية في رأي البعض الآخر.

4 - الإدارة الجزائرية و تعميم روح نوفمبر:

إن مبادئ و قيم نوفمبر التاريخية هي التي بفضلها استقلت الجزائر و بفضلها شيدت الجزائر، و الإدارة الجزائرية اليوم مطالبة بأن تعمل على تعميم هذه القيم في نفوس المواطنين، كما ينبغي عليها كذلك أن تحض موظفيها على هذه القيم، و إذا رجعنا إلى الواقع الإداري الجزائري في بعض القطاعات نلاحظ سلوكيات من بعض العاملين، تناقض تماما قيم نوفمبر مما ينعكس سلبا على مسيرة التنمية في المجتمع، كما أن بعض الظواهر الإدارية السلبية بدأت تطفو على السطح خاصة في هذه المرحلة التي تمر بها

البلاد و هذه من شأنها تعميق الشعور بعدم الثقة بين المسؤولين و الشعب أو بين الحاكم و المحكوم فالإدارة مسؤولة عم توجيه هذا الشعور إيجابا أو سلبا. إذ أنها تشكل الواجهة و المرأة التي تجسد النظام العام للمجتمع فعلية مسؤولة عظمية أمام الشعب و أمام التاريخ، و لا تتحقق هذه المسؤولية إلا بعملية تطهير الإدارة من العناصر الفاسدة فيها تماشيا مع قيم نوفمبر المعروفة.

5- دور مقومات الشخصية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة:

في هذه الورقة لا نتعرض بالإسهاب إلى مناقشة مفهوم التنمية أو الأطروحات التي قيلت بشأنها من طرف العلماء، كما لا نتعرض كذلك إلى النظريات التي قيلت بشأنها و التصورات التي صيغت حولها من طرف علماء ك : فيلت، أو سندور، أو نلسون أو كلينارد أو جاكسون و دكسون، أو بيدل... (13).

إذ أن ما يهمننا هو إبراز الدور القاعدي الذي تلعبه مقومات الشخصية الوطنية في تحقيق التنمية الكاملة و الشاملة . إن عملية التنمية تعتبر الشغل الشاغل في تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين و الاجتماعيين و غيرهم سواء كانوا في البلاد المتقدمة، أو في البلاد النامية، غير أن هذه الأهمية هي أكثر وضوحا و إلحاحا في البلاد النامية لما تتوفر عليه هذه البلدان من عوامل التخلف، و ما تواجهها من عمليات تحد أكثر مما يواجهه الدول الغنية (14).

لا بأس أن نتعرض لبعض تعاريف التنمية حتى تتضح لنا الرؤية، مع العلم بأن العلماء المهتمين بدراسة موضوع التنمية كانوا قد اختلفوا في وضع تعريف شامل و كامل لها. فبالنسبة لعلماء الاجتماع تعد قضية التنمية من أكثر قضايا علم الاجتماع غموضا و خلافا بين علماء الاجتماع، و يرجع هذا إلى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي من ناحية و إلى اختلاف المنطلقات الفكرية الأيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى، و ينعكس هذا الخلاف على تصور الباحثين لمفهوم و مقومات و عمليات التنمية الاجتماعية» (15). و كذا الشأن بالنسبة للاقتصاديين، إذ لم يتفقوا على تعريف كامل و شامل لمفهوم التنمية كل حسب إيديولوجيته و قناعا ته العلمية.

هناك من يرى بأن التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد الوطني و تحويله من حالة الركود و الثبات إلى حالة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله و مستوى العمالة و تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي و الحرفي مقابل انخفاض الأنشطة التقليدية (16).

يعرفها الدكتور جيرالد مايير بأنها ((عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن)) (17).

أما الإقتصادي الأمريكي واقت/س فيعرفها بأنها: ((الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية و الأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، و هي موازنة قد تكون ذات طابع قومي)) (18).

- من خلال استعراض تعاريف التنمية فإننا نستنبط المسلمات التالية :
- يختلف تعريف التنمية باختلاف إيديولوجية الكاتب و نظرتة إليها.
- هناك من يركز على جانب معين و يهمل الجوانب الأخرى.
- إن معظم هذه التعاريف تركز على الجانب المادي للتنمية.
- إن هذه التعاريف مستمدة من واقع لا يساير واقع البلدان المتخلفة و الثقافات الأخرى بغية إثراء معارفنا و نمط تسييرنا الإداري.

إن التاريخ الاقتصادي و الإداري و الاجتماعي ينبؤنا بأن المجتمعات التي حققت مستويات عليا من التقدم في شتى المجالات إنما كان ذلك بسبب توفر العنصر الإنساني المهيأ و المعد للقيام و الاضطلاع بأعباء التنمية الشاملة، و من الشواهد على حقيقة ما نقوله ((إذ جاء في تقرير لأحد مراسلي صحيفة لوموند الفرنسية ما مفاده بأن اليابان بعد كارثة رمي القنابل النووية على كل من هيروشيما و نكازاكي بأن لا أمل بعد اليوم في قيام أي قائمة للاقتصاد الياباني و اليابانيين بصفة عامة، و لكن الواقع الحالي جاء مناقضا لما ورد في تقرير هذا المراسل، فالاقتصاد الياباني اليوم يسيطر على أغلب اقتصاديات العالم، لكن هل كانت هذه السيطرة بفضل ما تملكه اليابان من خيرات مادية؟ طبعا لا، إنها دولة تفتقر إلى أبسط المواد الأولية. إن ما ساعد اليابانيين و كان سببا في هذا التقدم المذهل هو أن النموذج التنموي الياباني أخذ من المقومات الأساسية للشخصية الوطنية اليابانية قاعدة انطلاق و لم تذب هذه المقومات فيه- رغم أنه غريبا - بل إن هذا النموذج هو الذي ذاب في هذه المقومات، فتفاعل الإنسان الياباني معه لأنه وجد فيه ذاته، و لم يشعر بالاغتراب عن نموذجه التنموي، كما أن هذا النموذج كون عند الياباني روح المنافسة للدول المتقدمة التي اضطهدته سابقا.

يشير الاقتصادي الأمريكي، ديفيد رايت إلى أن العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادي و الاجتماعي ليست عوامل مادية حيث يعتبر بأن الروح نفسها هي التي تقيم الجسد، و يفهم من قوله هذا بأنه يؤكد على أهمية مقومات الشخصية الوطنية و انعكاساتها على التنمية الشاملة، و نحن نوافق رايت في قوله مستندين على أن النموذج التنموي الحالي من روح الأمة و مقوماتها الحضارية مآله الفشل و التراجع و الذوبان ((ولقد أثبتت العقود الأولى لتجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية فشلها بسبب تركيزها على الجانب المادي فحسب متجاهلة الجانب المحرك للتنمية و هو الإنسان ذاته بكل ما يحمله هذا الإنسان من قيم)) (19).

وإذا كانت الإدارة هي المخططة و الموجهة و المنفذة و المرافقة لعملية التنمية، فلزاما عليها قبل كل ذلك أن تولي أهمية معتبرة لمقومات شخصية هذا الإنسان حتى تضمن مسيرة تنموية ناجحة يقول أحد المفكرين ((إن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي لنجاحها)) (20). انطلاقا من هذه الفكرة فإن لمقومات الشخصية الوطنية الدور البالغ الأهمية في التنمية الشاملة، و بدون إعطاء الأهمية اللازمة لهذه المقومات فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى نتائج إيجابية، و نحن لا ندعو إلى التفوق على الذات و عدم الانفتاح على تجارب الأمم الأخرى ((إن ما يتم من أعمال في أي مجتمع إنما يتم على

أيدي أولئك الناس الذين يكونون هذا المجتمع، و بالتالي فإن ما سينجزونه فعلا، يتوقف على الدوافع و الحوافز الملزمة، كما يتوقف على الموارد الاقتصادية التي بين أيديهم)) (21) لنا كذلك أمثلة أخرى عن نماذج تنموية لدول كانت في مواقع متدنية و هي الآن تحتل مكانة مرموقة في صدارة الدول ما بعد صناعية فهذه ألمانيا التي خاضت حربين عالميتين، لكن هذا لم يحل بينها و بين التقدم الحضاري، لأنها اتخذت من مقومات الشخصية الألمانية سندا قويا لنموذجها المجتمعي، و ما وحدة الألمانيتين إلا خير دليل على حفاظ الألمان على مقوما تهم الحضارية، و إلى جانب ألمانيا نجد الصين و كوريا و غيرهم من الدول التي خطت أشواطا معتبرة في ركب الحضارة. من خلال عرض هذه التجارب التنموية فإن على الإدارة الجزائرية اليوم مسؤولية الاهتمام بمقومات الشخصية الوطنية و توظيفها الفعال في مسيرة التنمية الشاملة معتمدة في ذلك على قيم نوفمبر كمرجع رئيسي لهذه المقومات.

الهوامش و المراجع

- 1- محمد مهنا العلي: الإدارة في الإسلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 1985 ص 18:
- 2- نفس المرجع: ص: 18.
- 3- نفس المرجع: ص: 18.
- 4- نفس المرجع: ص: 19.
- 5- عبد اللطيف القصير: الإدارة العامة- المنظور السياسي، جامعة بغداد، - 1980- ص: 288.
- 6- نفس المرجع: ص: 289.
- 7- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص: 25، نقلا عن أحمد بن نعمان: الحصانة الدينية للشخصية الوطنية، دار البعث، قسنطينة 1981، ص ك 41.
- 8- ساطع الحصري، حوليات الثقافة العربية، السنة الثانية، دار الرياض للطبع و النشر، 1951 نقلا عن: أحمد بن نعمان: مرجع سبق ذكره، ص : 40.
- 9- أحمد بن نعمان: الحصانة الدينية للشخصية الوطنية، مرجع سبق ذكره ص: 36.
- 10- نفس المرجع: ص: 39.
- 11- نفس المرجع: ص: 29. 30.
- 12- نفس المرجع: ص: 30.
- 13- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1981، ص، ص: 119 - 120.
- 14- دوادي الطيب: تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة ماجستير قدمت بجامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية سنة 1990 (غير مطبوعة) ص: 2.
- 15- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية مرجع سبق ذكره، ص: 27.
- 16- كاظم حبيب: مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفرابي للنشر، القاهرة 1980، ص: 1.
- 17- جيرالد مايبير: التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، مكتبة لبنان: 1965، ص، ص: 27 - 28.

- 18- دواوي الطيب: تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 5.
19- نفس المرجع : ص: 6.
20- مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، لبنان 1970، ص، ص: 72- 73.